برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء

السيد سعد الحريري

Under the Patronage of the President of the Council of Ministers

H.E. Mr. Saad Hariri

مؤتمر النهوض بالزراعة في لبنان

Lebanon Agriculture Development Conference

نـوّد أن نغتنـم هـذه الفرصـة للترحيـب بالمشـاركين في مؤتمـر النهـوض بالزراعـة. إن انعقـاد هـذا المؤتمـر يكتسـب أهميـة خاصـة عـلى عـدة مسـتويات، إذ يعـد منصـة حواريـة شـاملة بـين مختلـف الجهـات المعنيـة بالقطـاع مـن اتحـاد الغـرف والهيئـات والنقابـات الزراعيـة وشركات القطـاع الخـاص وخـبراء ومتخصصـين.

كـما أن مؤتمـر النهـوض بالزراعـة يعـبر خـير تعبـيرٍ عـن توجـه القطـاع الخـاص لأخـذ المبـادرة كونـه المعنـي بالإنتـاج والتسـويق والتصديـر، مـع الحـرص عـلى مـد يـد التعـاون للجهـات الرسـمية وفي مقدمتهـا وزارة الزراعـة، بمـا يمنـح القطـاع الخـاص فرصـة المشـاركة في صياغـة ووضـع الاسـتراتيجيات الزراعيـة.

وحرصنـا في اللجنـة المنظمـة أن يتضمـن برنامـج عمـل المؤتمـر محـاور أساسـية تهـم القطـاع تتعلـق بتكلفـة الإنتـاج، التسـويق وتوفـير الحمايـة للإنتـاج الوطنـي، عـلى أن تشـكل هـذه العناويـن عنـصراً مهـماً في الدفـع قدمـاً بتحويـل الاقتصـاد الوطنـي مـن اقتصـاد ريعـي إلى اقتصـاد منتـج يكـون القطـاع الزراعـي محـوره بمـا يشـكل دعـماً للجهـود الهادفـة لرفـع نسـبة مسـاهمة القطـاع في الناتـج المحـلي.

اللجنة المنظمة لمؤتمر النهوض بالزراعة

يُسعدني أن أرحب بكم في مؤتمر النهوض بالزراعة الذي تنظمه وزارة الزراعة والمكتب الاقتصادي لرئاسة مجلس الوزراء والاتحاد العام للنقابات الزراعية في لبنان وإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان بالتعاون مع مجموعة "الاقتصاد والأعمال"، هذا المؤتمر الأول من نوعه الذي نأمل أن يصل الى خواتيمه السعيدة بفتح آفاق نوعية وجديدة من التعاون بين مختلف المعنيين في القطاعين العام والخاص، لاستقطاب المزيد من المستثمرين وتشجيعهم على المساهمة في رفد القطاع الزراعي بالمزيد من الاستثمارات بهدف زيادة الانتاجية ومنح المنتجات الزراعية اللبنانية قيمة مضافة.

ويكتسب هذا المؤتمر أهميته المتخصصة لجهة سعيه لبلورة رؤية شاملة للنهوض بالقطاع الزراعي في لبنان ،وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، وتعزيز فرص العمل كماً ونوعاً من خلال التركيز على مجموعة من المحاور الهامة للعمل على وضع سياسة حكومية رشيدة لطالما افتقد اليها القطاع الزراعي لعقود من الزمن كان فيها يتيماً رغم الرعاية التي حافظت عليه حياً.

نأمل أن نخرج من هذا المؤتمر بتوصيات جريئة تطرح افكاراً بسيطة في بنيتها وجذرية في فعاليتها تلقى القبول من جميع اطراف الانتاج وتستقطب التمويل من المستثمرين والجهات الدولية المانحة.

الدكتور حسن اللقيس
وزير الزراعة

البرنـــامج

09:00-08:00 تسجيل المشاركين

09:30-09:00 جلسة الافتتاح

- **فيصل أبو زكي**، نائب الرئيس التنفيذي، مجموعة الاقتصاد والاعمال
- **الأستاذ يوسف محي الدين**، رئيس الاتحاد العام للنقابات الزراعية في لبنان
- **معالي الأستاذ محمد شقير**، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان
- **معالي الأستاذ منصور بطيش**، وزير الاقتصاد والتجارة
- **معالي الأستاذ وائل أبوفاعور**، وزير الصناعة
- **معالي الدكتور حسن اللقيس**، وزير الزراعة، ممثل راعي المؤتمر

10:15-09:30 الجلسة الأولى: تنمية الزراعة في لبنان، الفرص والتحديات

رئيس الجلسة: المهندس **لويس لحود**، المدير العام، وزارة الزراعة

المتحدثون:

- **الدكتور موريس سعادة**، ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" في لبنان
- **د.فادي الجميل**، رئيس جمعية الصناعيين اللبنانين
- **الأستاذ روفائيل دبّانه**، رئيس لجنة الزراعة، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان

11:00-10:15 الجلسة الثانية: توسيع الرقعة الزراعية عن طريق تحرير الأراضي وتأمين المياه لها

رئيس الجلسة: **الأستاذ توفيق دبوسي**، رئيس غرفة التجارة والصناعة، طرابلس والشمال

المتحدثون:

- **الأستاذ جورج معراوي**، المدير العام، المديرية العامة للشؤون العقارية، وزارة المالية
- **الأستاذ يوسف محي الدين**، رئيس الاتحاد العام للنقابات الزراعية في لبنان
- **الدكتور فادي قمير**، مدير عام الموارد المائية والكهربائية، وزارة الطاقة والمياه

11:30-11:00 استراحة

12:30-11:30 الجلسة الثالثة: زيادة تنافسية المنتج الزراعي عبر تفعيل دور التعاونيات وتوفير التمويل

رئيس الجلسة: **منير التيني**، نائب الرئيس، غرفة تجارة وصناعة زحلة والبقاع

المتحدثون:

- **السيدة غلوريا أبو زيد**، مدير عام التعاونيات، وزارة الزراعة
- **الدكتورة هلا عبد الله**، رئيس مصلحة الاقتصاد والتسويق، وزارة الزراعة
- **الدكتور خاطر أبي حبيب**، رئيس مجلس إدارة كفالات

13:30-12:30 الجلسة الرابعة: حماية الإنتاج الوطني وتوصيات ماكنزي

رئيس الجلسة: **الدكتور نديم المنلا**، كبير مستشاري رئيس مجلس الوزراء

المتحدثون:

- **الأستاذ بدري ضاهر**، المدير العام، المديرية العامة للجمارك اللبنانية
- **السيدة عليا عباس**، المدير العام، وزارة الاقتصاد والتجارة
- **المهندس موسى فريجي**، رئيس مجلس المندوبين، الاتحاد العام للنقابات الزراعية في لبنان.

14:45-13:30 استراحة غداء

15:45-14:45 الجلسة الخامسة: تشريع زراعة القنّب الهندي وتطوير زراعات غير تقليدية

رئيس الجلسة: **سعادة النائب أيوب حميد**، رئيس لجنة الزراعة والسياحة النيابية

المتحدثون:

- **الدكتور محمد فران**، مستشار وزير الزراعة
- **سعادة النائب انطوان حبشي**، نائب في البرلمان اللبناني
- **سعادة النائب ياسين جابر**، رئيس اللجنة الفرعية المُكلفة درس قانون زراعة القنب
- **الدكتور سمير مدوّر**، عميد كلية الزراعة، الجامعة اللبنانية

17:00-16:00 الجلسة الختامية والتوصيات

الجلسة الأولى: تنمية الزراعة في لبنان، الفرص والتحديات

المهندس لويس لحود
المدير العام، وزارة الزراعة

يشغل حالياً منصب مدير عام وزارة الزراعة
يحمل شهادة الهندسة الزراعية من المعهد العالي للهندسة الزراعية لدول البحر المتوسط وشهادة الماجستير في الدبلوماسية والمفاوضات الاستراتيجية والعلاقات الدولية من جامعة الحكمة وجامعة Paris XI.
أستاذ محاضر في الجامعة الأنطونية، والجامعة اللبنانية كلية الزراعة.
شارك في اعداد الدراسات عن الاستراتيجيات في مجال الاقتصاد الزراعي والتنمية الزراعية، منها أطروحة شهادة الهندسة الزراعية حول اقتراح سياسة زراعية في خدمة الزراعة اللبنانية، وأطروحة شهادة الماجستير حول القطاع الزراعي: خارطة طريق لسياسة زراعية أفضل.
عمل مستشاراً لوزير الصناعة في مجال التصنيع الزراعي عام 2003

الدكتور موريس سعادة
ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" في لبنان

حائز على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة ولاية ميشيغان (Michigan State University) ؛ وماجستير في الاقتصاد الزراعي والأعمال من جامعة جويلف في كندا (University of Guelph) ؛ وماجستير وبكالوريوس في إنتاج المحاصيل وحمايتها من الجامعة الأمريكية في بيروت.

يتمتع موريس سعادة بخبرة مهنية تزيد عن الثلاثين عاماً مع العديد من المنظمات الدولية في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية بالاضافة الى خبرة ميدانية واسعة في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا بما في ذلك لبنان.

في العام 2009، انضم موريس سعادة الى البنك الدولي في واشنطن ككبير الاقتصاديين الزراعيين في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا حتى شهر آب من العام 2014 حيث انضم مجدداً الى الفاو كممثل للمنظمة في لبنان.

ملخص الكلمة

دور منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم الامتحدة (الفاو) في دعم التنمية الزراعية

يعالج الإطار الإستراتيجي للبنان 2016 – 2019 الأولويات المحددة ضمن استراتيجيات القطاع الأساسية منها: استراتيجية وزارة الزراعة (2015 – 2019) والاستراتيجية الوطنية لوزارة الطاقة والمياه لقطاع المياه (2008 – 2018).

وضمن هذا الإطار تم تحديد أولويات التعاون بين الفاو والحكومة اللبنانية في مجالين رئيسيين: 1) زيادة الفرص الإقتصادية وسبل العيش التي تعود بالمنفعة على الاقتصاد المحلي والمجتمعات الأكثر ضعفاً، و2) تحسين أداء القطع الزراعي مما يساهم في التنمية الريفية المستدامة والإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

ويشمل برنامج الفاو في لبنان حالياً 13 مشروعاً جارياً بقيمة 37.4 مليون دولار في مجالات عدة: من بينها تعزيز الأمن الغذائي وسبل عيش صغار المزارعين من خلال الانتاج الشبه المكثف للبيض، تعزيز سبل العيش الزراعية وفرص العمل من خلال الاستثمار في استصلاح الأراضي وخزانات المياه والنهوض بنظام التعليم الزراعي الفني في لبنان (2016 – 2020)، التكيّف الذكي لتنظيم الغابات في المناطق الجبلية (2016 – 2021)، الحد من التلوث بالمواد الكيماوية الزراعية في الحوض الأعلى لنهر الليطاني (2017 – 2021) ومشروع تمكين التعاونيات والجمعيات الزراعية النسائية في لبنان (2018 – 2021).

كما تدعم الفاو حالياً وزارة الزراعة في صياغة استراتيجيتها الجديدة (2021 – 2025) والتي ستكتمل في منتصف عام 2020. وستشكل الإستراتيجية الجديدة أساساً لتحضير الإطار الإستراتيجي المقبل لعمل الفاو في لبنان.

الأستاذ روفائيل دبّانه
رئيس لجنة الزراعة، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان

هـو رئيـس مجموعـة دبانـة صيقـلي القابضـة في بـيروت لبنـان حيـث يمـارس أنشـطة في مجـال المنتجـات والمبيـدات الزراعيـة وتصنيـع المـواد الكيميائيـة والبنـاء والمـواد الصناعية العازلـة وإنتـاج النبيـذ والتجـارة العامـة.

هـو عضـو في مجلـس إدارة غرفـة تجـارة وصناعـة وزراعـة بـيروت منـذ عـام 1995، ورئيـس اللجنـة الزراعيـة لاتحـاد غـرف التجـارة والصناعـة والزراعـة في لبنـان، وعضـو مجلـس إدارة غرفـة التجـارة الدوليـة - لبنـان، والرئيـس السـابق وعضـو مجلـس الأعـمال اللبنـاني الإيطـالي، وعضـو المجلـس الاستشـاري في كليـة العلـوم الزراعيـة والغذائيـة في الجامعـة الأمريكيـة في بـيروت لبنـان، وعضـو سـابق في المجلـس الاستشـاري لكليـة الهندسـة في جامعـة القديـس يوسـف في بـيروت، عضـو ومؤسـس جمعيـة رجـال الأعـمال اللبنانيـين.

ملخص الكلمة

الفرص والتحديات في قطاع الزراعة

مـن المهـم الإشـارة إلى أن هنـاك قناعـة لـدى فخامـة رئيـس الجمهوريـة العـماد ميشـال عـون بمبـدأ "أن نـأكل مـن زراعتنـا وصناعتانـا" كـما أن دولـة رئيـس مجلـس الـوزراء سـعد الحريـري يتفاعـل بإيجابيـة قصـوى مـع القطـاع، وهـي مـن العوامـل التـي تشـكل فرصـة مهمـة للتطويـر، يضـاف إلى ذلـك الأجـواء الدوليـة الدافعـة نحـو توفـير حمايـة أكـبر للإنتـاج الوطنـي لـكل دولـة، وضرورة الاسـتفادة مـن جديـة الحكومـة باسـتعمال الطـرق اللازمـة والقـادرة عـلى مكافحـة التهريـب القاتـل للإنتـاج الزراعـي الوطنـي.

مـن الـضروري الاخـذ بالاعتبـار عـدة خطـوات مـن شـأنها أن تعالـج التحديـات التـي تواجـه القطـاع بينهـا مـا نـص عليـه البيـان الـوزاري مـن "اعـادة دراسـة النظـر بالاتفاقيـات" ووضـع رسـوم جمركيـة لحمايـة الإنتـاج، والسـعي الجـاد لإنجـاح التكامـل بـين الإنتـاج المحـلي والصناعـات الغذائيـة، ومكافحـة ناجحـة لظاهـرة التهريـب، العمـل عـلى وضـع برنامـج لمعالجـة كلفـة انتـاج المرتفعـة، تنظيـم التسـويق الداخـلي وتأهيـل العاملـين بالتسـويق الخارجـي، زيـادة مسـاحات الاراضي الصالحـة، إذ أن مـن شـأن هـذه التوجهـات أن تسـاهم في رفـع مسـاهمة القطـاع الزراعـي إلى 8 في المئـة مـن الناتـج المحـلي.

الجلسة الثانية: توسيع الرقعة الزراعية عن طريق تحرير الأراضي وتأمين المياه لها

الأستاذ توفيق دبوسي
رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة، طرابلس والشمال

هو رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس وشمال لبنان، ورئيس "مجموعة الدبوسي القابضة"، ورئيس صندوق الاستثمار المشترك لأعضاء غرفة التجارة والصناعة والزراعة في لبنان وجمعية احتضان الأعمال في طرابلس - بيات، ورئيس مجلس أمناء مركز التوفيق والتحكيم في طرابلس وشمال لبنان.

ويشغل الدبوسي منصب نائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان.

وهو صاحب مبادرة "طرابلس، العاصمة الاقتصادية للبنان" التي تبنتها الحكومة اللبنانية رسمياً.

الأستاذ جورج معراوي
المدير العام، المديرية العامة للشؤون العقارية، وزارة المالية

حائـز عـلى شـهادة ماجسـتير في إدارة الأعـمال مـن جامعـة UQAM-ESIG الكنديـة، لبنـان، وإجـازة في إدارة الأعـمال- علـوم ماليـة ومحاسـبة مـن كليـة إدارة الأعـمال – الجامعـة اللبنانيـة.

أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية.

شـغل منصـب رئيـس ماليـة محافظـة جبـل لبنـان ورئيـس دائـرة الالتـزام الضريبـي في وزارة الماليـة، وكان عضـواً في الفريـق المسـؤول عـن تطبيـق الضريبـة عـلى القيمـة المضافـة. عـين مستشـاراً ضريبيـاً في كل مـن البنـك الـدولي وصنـدوق النقـد الـدولي ومؤسسـة التمويـل الدوليـة، وخبـيراً في معايـير المحاسـبة الدوليـة في المنظمـة العربيـة لخـبراء المحاسـبة القانونيـين.

شـارك في مؤتمـرات محليّـة ودوليّـة حـول المسـائل الضريبيـة والشـؤون العقاريـة، ونـدوات ومحـاضرات متعلقـة بالضريبـة عـلى القيمـة المضافـة.

ملخص الكلمة

تحديد وتحسين واستثمار االاراضي الزراعية والمشاعية

1 - التحديـد والتحريـر : هـو عمليـة مسـح لـلأراضي المشـاعية والزراعيـة وسـواها لتحديـد اصحـاب الحقـوق عليهـا وتبيـان حدودهـا مـع العقـارات الاخـرى ومسـاحتها بالامتـار المربعـة.

2 - التحسـين : هـو عمليـة إبـدال التقسـيم السـيء لـلأراضي الزراعيـة المتولـد عـن تجزئـة القطـع وكـثرة تفرقهـا وعـن اشـكالها. يتـم ذلـك بضـم الامـلاك بنـاء لطلـب مـن اكثريـة المالكـين او مـن الاشـخاص الذيـن تمثـل املاكهـم عـلى الاقـل نصـف مسـاحة اراضي المنطقـة الزراعيـة ثـم يعـاد فرزهـا مجـدداً بتقسـم يتفـق مـع احتياجـات الزراعـة مـن تعديـل للطـرق والمسـالك وتسـويتها واصـلاح اقنيـة الـري ومصـارف الميـاه او انشـاؤها وفقـاً للقـرار رقـم 37 تاريـخ 5 شـباط 1934.

3 - الإسـتثمار لـلاراضي المشـاعية : هـي العقـارات المتروكـة المرفقـة الواقعـة خـارج حـدود متصرفيـة جبـل لبنـان القديـم وهـي تخـص الدولـة وعليهـا حـق اسـتعمال للجماعـات محـددة ميزاتـه ومـدده بالعـادات المحليـة والانظمـة الاداريـة وتعتـبر مـن امـلاك البلديـة الخاصـة اذا كانـت واقعـة ضمـن النطـاق البلـدي. كـما ان هنـاك مشـاعات تعـود ملكيتهـا لعمـوم اهـالي القريـة، او مشـاع قريـة، او مشـاع مرعـى لمـواشي قريـة مـا تقـع ضمـن حـدود متصرفيـة جبـل لبنـان القديـم وتخضـع لقوانـين غـير مكتوبـة هـي الاعـراف التـي كرسـها قانـون الملكيـة العقاريـة (القـرار رقـم 3339 تاريـخ 12/11/1930.

الأستاذ يوسف محي الدين
رئيس الاتحاد العام للنقابات الزراعية في لبنان

يحمل إجازة في الاقتصاد الزراعي. هو مؤسس الحركة النقابية الزراعية في لبنان.
يتمتع بتجربة طويلة في مواجهة ومعالجة مشاكل قطاع الزراعة في لبنان. وترأس عدة لجان لمعالجة الأزمات التي تعاني منها الزراعة.
وهو رئيس لجنة شؤون المناطق والزراعة في المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وعضو المجلس التنفيذي للاتحاد الزراعة العالمي.

ملخص الكلمة

تحرير الاراضي لتوسيع المساحات الزراعية

تعد الأرض المدخل الاساسي للزراعة والاستثمار الزراعي، وتبلغ مساحة الاراضي الزراعية بين 350 ألف و 400 ألف هيكتار من الأراضي، مع الإشارة إلى أن كافة الأراضي المملوكة حالياً بموجب مساحة العام 1932 هي مملوكة بالاستثمار فيما احتفظ الأمير العثماني بالملكية، ما يعني أن كافة سندات التمليك هي ملك أميري وما يثبت حق الملكية هي انها مسجلة فقط في السجلات العقارية.
من هنا، فإنه من الضروري شطب كلمة أميري من على سندات التمليك يضاف إلى ذلك أنه من أصل ال400 ألف هكتار هناك مئة ألف هكتار محرر أي 2400 سهم منها والباقي هي أرض إرث وشيوع، أي أن العقار الواحد تعود ملكيته الى أكثر من مالك، وتشكل الأراض غير المحررة نحو 75 في المئة من إجمالي مساحة الاراضي الزراعية وهي لا تصلح لا للبيع، ولا للشراء ولا للاستثمار ولا للرهن، أي أنها أراضٍ معطلة. وعليه، فإن المطلوب هو التالي:
1 - مسح جديد للأراضي بحيث تصبح جمعيها عباره عن 2400 سهماً محرراً.
2 - نقل الاراضي الى الورثة دون اية رسوم.
3 - يؤمن مسح الاراضي وتحريرها دخلا للدولة بنحو 2 مليار دولار في حين أنه من الضروري إستصلاح أملاك الدولة البالغة مساحتها نحو 500 ألف هكتار ومن ثم تأجيرها للمزارعين بواسطة البلديات مما يؤمن دخلاً إضافياً للدولة وكذلك البلديات.

الدكتور فادي قمير
مدير عام الموارد المائية والكهربائية، وزارة الطاقة والمياه

يحمل شهادة الدكتوراه في الهندسة المدنية والهيدروليكية وموارد الطاقة، بالإضافة إلى دبلوم من جامعة هارفارد.
بدأ حياته المهنية بالعمل مع الحكومة الفرنسية كرئيس لإدارة مراكز البحوث التقنية الصناعية، وعضو لجنة التقييس في الاتحاد الأوروبي في وزارة الصناعة، وأدار مختلف اللجان التقنية الأوروبية المعنية بموارد المياه والطاقة أيضا.
تم تعيينه رئيساً لهيئة نهر الليطاني اللبنانية حيث كان مسؤولاً عن إدارة خطط التنمية لحوض نهر الليطاني، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالري والطاقة المائية ومراقبة جودة المياه ورصد البيانات الهيدرولوجية.
ثم عُيّن مديراً عاماً للموارد المائية والكهربائية في وزارة الطاقة والمياه اللبنانية، حيث تميز عمله ببدء وإعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية، وكذلك كرئيس للجنة اللبنانية للمياه العابرة للحدود، لحل النزاعات على عدة مجاري عابرة للحدود في الشرق الأوسط.

ملخص الكلمة

مواجهة أزمة المياه في لبنان: حاجة ملحّة للتنمية المستدامة

من شأن تنفيذ الخطة العشرية والاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه في إطار مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه، أن يؤدي الى حالة من الاستقرار على الصعيد المائي من حيث الأمن الغذائي والإحتياجات من مياه الشرب. كما أن الميزان المائي في لبنان سيحقق قيم إيجابية حتى العام 2025، إذ واعتباراً من هذا العام سيكون هناك حاجة لإدراج إجراءات عمل أولية في تحديث الخطة الاستراتيجية.
بالإضافة الى ذلك، لم يعد استغلال المياه المتاحة والمتجددة، بدءاً من مصادرها، كافياً لتلبية حاجات السكان خلال فترات الجفاف، كما أن الاستعمال المفرط للمياه الجوفية من قبل القطاعين العام والخاص قد تسبّب بمشاكل عديدة.
من هنا، فإن التعاون ما بين القطاعين العام والخاص بدعم من المجتمع المحلي بالإضافة الى الحكومة يمكن أن تشكل آلية جديدة في الإدارة يمكن اتباعها بغية تحسين الخدمة والاداء. انها تجربة عرفت نجاحات في بلدان عدة.
من جهة أخرى، يبقى التحدّي الأساسي في لبنان متمثل بالانخراط في عملية شاملة لإرساء السياسة المائية على الاراضي اللبنانية لنحقق معاً تقدّماً مُنسّقاً من أجل حماية الموارد المائية في لبنان. يعد تعزيز الادارة المتكاملة للأحواض الصابّة هو أساسياً لبلوغ أهداف الخطة الوطنية وتأمين الوسائل المالية التي تسمح بدعم تنفيذ مشاريع مستدامة للبنى التحتية. ويعود للمستثمرين والمانحين الحكم على الفائدة المرجوة من هذه الخطة الاستراتيجية التي تهدف الى تقوية أواصر التضامن بين المواطنين حول شعار "معاً من أجل حالة أفضل للمياه في لبنان".

الجلسة الثالثة: زيادة تنافسية المنتج الزراعي عبر تفعيل دور التعاونيات وتوفير التمويل

منير التيني
نائب الرئيس، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع.

ترأس اللجنة الزراعية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع من 1992 حتى 1996.
شارك في كتابة المشروع (تصدير زائد) وأشرف على تنفيذ نظام إدارة الجودة في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع، وكتب دليل الجودة ما خولها أن تكون أول غرفة تجارة تحصل على شهادة أيزو 2002 في العالم العربي.

نسق لمشاريع المعونة والتعاون في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع مع جميع المنظمات الدولية.
هو شريك في شركة LQP لتعبئة الجودة اللبنانية (تصدير الفواكه) منذ عام 1984 والمالك المشارك لشركة التيني لتصدير الفواكه وشركة أفانتيس لبنان، وشركة أفانتيس ماريتايم وصاحب شركة البقاع دريم للشحن.
وهو حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية.

السيدة غلوريا أبو زيد
مدير عام التعاونيات، وزارة الزراعة

المدير العام للتعاونيات بالأصالة منذ العام 2015، وعضو المعهد الأمريكي لمكافحة الفساد – مدير مؤهل لمكافحة الفساد.

شغلت منصب المدير العام للتعاونيات بالوكالة في العام 2014 إلى جانب ترأسها المشروع الأخضر منذ العام 2000. عُيّنت محافظ لبنان في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) من العام 2005 إلى 2017، وعملت على إدارة عدّة برامج تنمية زراعية تمّ تمويلها بقروض خارجية من قبل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها من المنظمات الدولية.

مثّلت منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) في روما، وعيّنت مستشارة لوزير الزراعة العام 1998.

المهندسة أبو زيد حائزة على بكالوريوس في علوم الزراعة ودبلوم مهندس زراعي من الجامعة الأمريكية في بيروت.

ملخص الكلمة

دور التعاونيات في استنهاض الزراعة

سنتطرق خلال مداخلتنا ضمن فعاليات مؤتمر النهوض بالقطاع الزراعي في لبنان إلى أهمية القطاع التعاوني ودوره كرافعة للاقتصاد الوطني تبعًا لدوره على صعيد التنمية المحليّة بوصفه أداة فعّالة من أدوات تحقيق التنمية المستدامة بخاصة في المناطق الريفية.

كما سنتطرق إلى واقع الجمعيات التعاونية والخطوات التي بدأت المديرية العامة للتعاونيات القيام بها دعمًا للقطاع التعاوني وتفعيلاً لدور الجمعيات التعاونية من خلال إنشاء مشاريع زراعية صغيرة ومتوسطة الحجم تساعد المزارع على تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي عبر تخفيض كلفة الإنتاج وتحسين نوعيته والتخفيف من دور الوسيط لكي يستطيع المزارع الذي بذل المجهود الأكبر أن يتلقى البدل العادل الذي يخوله تأمين مستلزمات العيش الكريم له ولعائلته.

كما ستخلص المداخلة بالتوصية على نشر الحركة التعاونية من خلال نشر المفهوم التعاوني الصحيح ليتسنى للمزارعين إقامة مشاريع تعاونية زراعية فعلية وناجحة مدعومة بكامل الدعم الممكن من وزارة الزراعة – المديرية العامة للتعاونيات والجهات الداعمة الأخرى، وذلك بهدف تحويل القطاع من قطاع متلق إلى قطاع منتج.

الدكتورة هلا عبدالله
رئيس مصلحة الاقتصاد والتسويق، وزارة الزراعة

تعمل في وزارة الزراعة منذ العام 1990، وتشغل مهام رئيس مصلحة "الاقتصاد والتسويق" حيث تشمل مهامها: تنمية الصادرات الزراعية، الروزنامة الزراعية ومذكرات التفاهم المتعلقة بالزراعة بين لبنان والدول الاخرى ، برامج التسويق وبرامج الاستثمار في أسواق البيع بالجملة.
أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية منذ العام 2007، وعضو مساهم في ترويج الصادرات الزراعية مع اللجنة الزراعية للغرف التجارية. كانت عضوًا في اللجنة الوطنية لـ ACAASوشاركت في تنظيم والقاء المحاضرات في العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات وأعدت العديد من الدراسات للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومسودة مشروع قانون "حماية الأصناف النباتية الجديدة"، وتولّت صياغة مرسوم "تسجيل أسواق الجملة للخضروات والفواكه في وزارة الزراعة ونظام إدارتها". كما ساهمت في صياغة قانون "المزارعة".
المهندسة عبدالله حائزة على شهادة الماجستير والبكالوريوس في إنتاج المحاصيل وحمايتها من الجامعة الأمريكية في بيروت وتعمل حالياً على رسالة دكتوراه في "الاقتصاد الزراعي" في "EDEG" ، وجامعة مونبلييه-سوباجرو في فرنسا بالتعاون مع UMR MOISA.

ملخص الكلمة

أهمية إنشاء أسواق شعبية لتسويق منتجات التعاونيات الزراعية والمزارعين في المدن

شكل الضعف في تنفيذ الاستراتيجيات اللازمة وغياب البنى التحتية الضرورية، بالتزامن مع الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، عنصراً مهماً في زيادة الطلب على الغذاء وبالتالي ارتفاع العجز التجاري والزراعي. نتيجة لذلك، يبدو القطاع الزراعي وكأنه الأكثر فقراً على الرغم من الثقل الاجتماعي الذي يمثله. من هنا، يجب على الدولة أن ترسم سياسة فعلية تشجّع تنافسية الزراعة عبر تحفيز العمل التعاوني لزيادة الكمّيات المنتجة وتحسين النوعية.
أمام هذا الواقع، بات المزارع يواجه تحديات وإخفاقات سوق متفردة تعوق تحقيق أبعادها الإنمائية، وتتطلب وسائل وسياسات خاصة لضمان نموها المتواصل. بالمقابل، نشهد غياباً لآليات تنظيم الإنتاج والأسواق، تترافق مع إستراتيجيات بيع منتجات زراعية موجهة بشكل أساسي نحو النشاطات القصيرة الأمد. في الوقت الراهن، تعد أسواق الجملة في لبنان الوسيط المهيّمن في الدورة الاقتصادية الزراعية الداخلية وهي وتعاني من نقص في البنية التحتية وغياب كامل للمراقبة والتنسيق.
كذلك لا بد من تدخل الجهات الحكومية المعنية لخلق وتطوير أسواق الجملة وتنظيمها عبر المباشرة بمفاوضات مع سائر الهيئات والمؤسسات حول مختلف النواحي المرتبطة بنشاطات تجارة الجملة والنواحي المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية وتحديد الدور الذي ستلعبه كل منها والمسؤوليات التي ستضطلع بها، بالاضافة الى تعيين ادارة مكلفة بمتابعة ملف اسواق الجملة ولحظ ممثلين عن تجمعات للمزارعين واتحادات المزارعين والنقابات والتعاونيات ضمنها مع فتح المجال أمام القطاع الخاص لتأدية دوره في هذا المجال.

الدكتور خاطر أبي حبيب
رئيس مجلس إدارة كفالات

رئيس ومدير عام المؤسسة الوطنية لضمان الودائع في لبنان منذ العام 1997، ورئيس ومدير عام شركة كفالات ش.م.ل منذ العام 1999.
شغل خلال مسيرته المهنية عدة مناصب منها؛ محاضر في عدة جامعات في المملكة المتحدة ولبنان من العام 1986 ولغاية 1987، ونائب رئيس مجلس إدارة البنك اللبناني السويسري ش.م.ل من العام 1987 ولغاية 1996.
الدكتور أبي حبيب حائز على بكالوريوس وماجستير في الاقتصاد ودكتوراه في الانتروبولوجيا (علوم الإنسان الاجتماعية) من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة.

عنوان المداخلة

سبل تمويل المزارعين سعياً لزيادة الإنتاج الزراعي

الجلسة الرابعة: حماية الإنتاج الوطني وتوصيات ماكنزي

الدكتور نديم المنلا
كبير مستشاري رئيس مجلس الوزراء

شغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة ومدير عام قناة المستقبل التلفزيونية، ومستشار اقتصادي لرئيس الوزراء الراحل الشهيد رفيق الحريري ومستشار اقتصادي لوزير الدولة للشؤون المالية.
كان كذلك نائب رئيس مجلس إدارة بورصة بيروت والمدير الأول في "جروب مد Group Med".
الدكتور منلا حائز على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة جنوب كاليفورنيا.

الأستاذ بدري ضاهر
المدير العام، المديرية العامة للجمارك اللبنانية

مدير عام الجمارك في لبنان منذ العام 2017. تدرّج في إدارة الجمارك من رتبة مراقب مساعد العام 1994، إلى مراقب العام 2003 ثم إلى مراقب أول العام 2010. تابع 119 دورة تدريبية في لبنان والخارج وترأس أو شارك كعضو في 23 لجنة تتناول مواضيع جمركية مختلفة وغيرها وله مؤلفات عدة في الحقل الجمركي، حيث صدر له حديثاً "دليل مكافحة الفساد ومنع هدر المال العام" و"دليل صلاحيات مسؤوليات مدير عام الجمارك"، و"الجمارك بين الماضي والحاضر -1863 2018". ونشر في العام 2018 بحثاً تاريخياً في إطار الصلاحيات والمسؤوليات ضمن الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك. كما صدر له العام 2017 "الوافي في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمستودعات الجمركية والمستودعات الخاصة في المنطقة الحرة".
الأستاذ ضاهر حائز على إجازة في الحقوق من الجماعة اللبنانية.

ملخص الكلمة

مكافحة التهريب عبر اجراءات الجمارك

إنّ المديرية العامة للجمارك تؤكّد على أهمية المشاركة في مؤتمر النهوض بالزراعة في لبنان من خلال التواصل مع جميع المعنيين، بغية حماية المنتج الزراعي المحلي، وفتح الأسواق العربية والأوروبية والعالمية أمام المنتج اللبناني، حيث جرى وضع خطة استراتيجية لإعداد وصقل خبرات وقدرات ومناقبية العنصر البشري، وتبسيط المعاملات الجمركية، ومكافحة الفساد والهدر المالي والغش التجاري، والبيروقراطية القاتلة في الروتين الاداري.
وقد إرتكز العمل على الانتاجية والانفتاح على الشراكة مع القطاعات العامة والخاصة، إضافة إلى ضبط وقمع شبكات التهريب ومكافحتها بشتى الوسائل، مع متابعة حثيثة لأدق التفاصيل العلمية للبيئة الزراعية ونقاط القوة والضعف في القطاع الزراعي، بغية حماية منتجاتنا الزراعية وضبط المخالفات بحزم وبمسؤولية وطنية، حيث بلغت كمية المضبوطات 527,297 كلغ في العام 2019 (لغاية شهر ايلول) مقابل 228,035 كلغ في العام 2018 و46,096 كلغ في العام 2017، أي بزيادة بلغت نسبتها 395% بين العامين 2017-2018 و131% بين العامين 2018-2019. ونتيجةً للخطة الإستراتيجية الثلاثية الأبعاد مع برنامج العمل التفصيلي الذي تمّ وضعه من قبل المديرية العامة، تم تفعيل إدارة المخاطر عبر الخلية الذكية والمراقبة الحثيثة المشدّدة، كما تمّ تشكيل لجنة مشتركة من موظفي المديرية العامة لوزارة الزراعة والمديرية العامة للجمارك، من أجل دراسة الحلول القانونية ووضع آلية مبسّطة وعمليّة لرفع القيود عن البضائع المجاز التصريح عنها مسبقاً قبل وصولها ما أدى إلى تسريع وتيرة العمل، رغم الإفتقار للعديد والتجهيزات اللازمة في الإدارة.

السيدة عليا عباس
المدير العام، وزارة الإقتصاد والتجارة

حائـزة عـلى ماجسـتير في الإدارة العامـة مـن جامعـة القديـس يوسـف ،وعـلى شـهادة دراسـات عليـا في قانـون الاعـمال.
استلمت مهام مديرية الصرفيات في وزارة المالية منذ عام 1999 حتى أيار 2014 حين صدور مرسوم تعيينها مديراً عاماً لوزارة الإقتصاد والتجارة.
ساهمت بتطوير عمل الإدارة وتفعيل الية الرقابة في الوزارة، كما أعادت تحديث الهيكلية الإدارية للمديرية العامة للإقتصاد والتجارة، وعمدت إلى مواكبة عمل اللجان النيابية لتطوير القوانين المتعلقة بعمل الوزارة، كما يسجل لها انها أعادت إحياء ملف التعاون مع الإتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية، الأونكتاد، الكومسيك وغيرها بما ينعكس إيجاباً على لبنان وإقتصاده.
محاضرة في جامعة الحكمة ومعهد الوطني للإدارة، عضو في المجلس المركزي لمصرف لبنان، وعضو في مجلس ادارة هيئة الأسواق المالية.
شاركت في العديد من الإجتماعات الدولية، هي المشهود لها بقوة شخصيتها الكامنة وراء نزاهة وكفاءة وأداء متميز .

ملخص الكلمة

إتفاقيات التجارة الدولية

في ظل الوضع الاقتصادي الراهن في لبنان وضمن إطار السياسة التقشفية التي تعتمدها الحكومة اللبنانية لسدّ عجز الميزان التجاري عبر تقليص النفقات وزيادة حجم الايرادات، ونظراً لأهمية دور الصناعة المحلية في تحريك العجلة الاقتصادية اذ يساهم القطاع الصناعي بحوالي 7.5 في المئة من الناتج القومي وبما أن قطاع الزراعة يشكل حوالى 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أحد القطاعات التي سلّطت عليها الضوء شركة Mckinsey & Company في دراستها تحت عنوان «رؤية لبنان الاقتصادية والاجراءات الكفيلة لتحقيقها». إزاء ذلك، تلعب وزارة الاقتصاد والتجارة دوراً بارزاً في حماية الصناعة والزراعة المحلية عبر تطبيق قانون حماية الإنتاج الوطني ومرسومه رقم 1204 تاريخ 8/12/2006 ممّا يساهم في حماية القطاعات المنتجات المحلية عبر حمايتها من المنافسات التجارية الدولية التي تسبب ضرراً أو تهدد بوقوع ضرر للصناعة او الزراعة المحلية او تؤخر في قيام هذه الصناعة في حالات الاغراق والدعم والتزايد في الواردات وبالتالي النهوض بها وزيادة فرص التصدير.

المهندس موسى فريجي
رئيس مجلس المندوبين، الاتحاد العام للنقابات الزراعية في لبنان

صاحب تجارب عملية ناجحة حيث ترك بصمات ملموسة وواضحة في قطاعٍ زراعي وإنتاجي حيوي، واستطاع ان يحقق نقلة نوعية ميّزته عن أقرانه في القطاع نفسه. تميز بعمله الدؤوب الذي واكب فيه تطور العصر. له كتابات ودراسات ومقالات اقتصادية وعلمية بالغة الأهمية.
شارك في تأسيس 26 شركة إنتاج، وفي الترويج لأحدث التقنيات في تربية الدواجن في لبنان، وسوريا، والأردن، والمملكة العربية السعودية، ومصر والسودان. وحاضر في الأمور العلمية والاقتصادية في الدواجن والزراعة والاقتصاد على مدى الخمسين سنة الماضية.
المهندس فريجي حائز على شهادة في الهندسة الزراعية وشهادة البكالوريوس في العلوم الزراعية من كلية الزراعة في الجامعة الأميركية في بيروت.

ملخص الكلمة

حماية الإنتاج الوطني

إنجرّ لبنان إلى جنّة العولمة منذ عام 1992 ظنّاً من القيّمين عليه بأنّ كلفة القطاعات الإنتاجية مرتفعة وعليه الإعتماد على الإستيراد والإتكال على السياحة والخدمات لبناء الإقتصاد الوطني عليه.
بعد مرور 28 سنة، وجدنا أنّ العجز التجاري تفاقم بحيث بلغت قيمة المستوردات عشرين مليار دولار بينما تراجعت الصادرات إلى 2.5 مليار دولار. كما نتج عن هذه السياسة الإنفتاحية والتي ألزمت لبنان على تخفيض الرسوم الجمركية إلى معدل 5%، نسبة بطالة وصلت إلى 30% وهجرة 25,000 جامعي سنوياً.
من واجبات أي حكومة أن تعالج موضوع البطالة، وتحافظ على ثروتها من الجيل الجديد المتعلِّم كي تنهض بالإقتصاد، وألاّ تراعي إملاءات الدول المُصدِّرة وتكبّل نفسها بإتفاقيات التبادل التجاري الحر والتي لم ينتج عنها إلاّ تراجع الزراعة والصناعة اللبنانية أمام المنتجات المستورَدَة والتي غالباً مدعوم إنتاجها أو مدعوم تصديرها من بلدان منشأها.
بعد طول إنتظار أعجوبة العولمة ومشاهدة تأثيرها السلبي على الإقتصاد الوطني، أصبح لزاماً على الدولة أن تحرِّر نفسها من الإتفاقيات المبرمة بتعليق العمل بها لمدة لا تقل عن عشر سنوات وترفع حدود الرسوم الجمركية على كل ما يُنتَج أو يمكن أن يُنتَج في لبنان إلى مستويات تحفِّز معها الإستثمار في إنتاج هذه المنتجات وتوفِّر بذلك فرص العمل للخرّيجين والعاطلين على حد سواء.
وإذا تلكأت الحكومة اللبنانية في إعتماد هذا الإجراء فإنما هي حكومة تنوي الإستمرار في الفشل في إدارة شؤون مواطنيها خدمةً لمصالح الدول الأخرى.

الجلسة الخامسة: تشريع زراعة القنّب الهندي وتطوير زراعات غير تقليدية

سعادة النائب أيوب حميد
رئيس لجنة الزراعة والسياحة النيابية

عضو في البرلمان اللبناني عن بنت جبيل منذ العام 1992 ورئيس لجنة الزراعة والسياحة البرلمانية منذ العام 2005. عضو المكتب السياسي لحركة أمل.
كان وزيراً للشؤون الاجتماعية من العام 1996 إلى 1998 ووزيراً للطاقة والمياه بين العامين 2003 و2004.
عيّن مديراً عاماً لوزارة الإعلام العام 1985، وشغل منصب رئيس الهيئة التنفيذية في حركة أمل ونائب رئيس الحركة التي انضم إليها منذ تأسيسها العام 1978.
النائب حميد حائز على دكتوراه في الحقوق من الجامعة اللبنانية.

الدكتور محمد فران
مستشار وزير الزراعة

أستاذ محاضر في كلية الزراعة بالجامعة الأميركية في بيروت. عضو مجلس إدارة المجلس الوطني للبحوث العلمية، وممثل وزير الزراعة في اللجنة البرلمانية لزراعة القنّب.

شغل منصب رئيس قسم الإنتاج الحيواني ومدير مركز الأبحاث والتعليم الزراعي في البقاع التابع للجامعة الأميركية لمدة 12 عاماً، و تبوأ مسؤولية إدارة مشاريع شتى مع منظمة الفاو العالمية. كما عُين مستشاراً لعدد من وزراء الزراعة اللبنانية. عمل في لبنان باحثاً في المجلس الوطني للبحوث العلمية لغاية العام 1984 غادر بعدها إلى الولايات المتحدة لينال شهادة الدكتوراه في تغذية الحيوان العام 1987.

شارك في العديد من المؤتمرات العلمية المحلية والإقليمية والدولية، ونال شهادات وجوائز تقديرية مختلفة، ولديه ما يفوق الخمسين مقالة بحثية نشرت في مجلات عالمية متخصصة.

البوفيسور فران مهندس زراعي وحائز على دبلوم الدراسات المعمقة (الماجستير) من جامعة تولوز Institut National Polytechnique في فرنسا ودكتوراه في الهندسة.

ملخص الكلمة

مقترح وزارة الزراعة بشأن قانون زراعة القنّب الهندي

يزرع في لبنان حالياً نحو 45000 دونم من حشيشة الكيف المعروفة بأضرارها على المستوى الوطني والعالمي لما لها من مفاعيل تخديرية في المجتمعات بسبب احتوائها كميات كبيرة من مادة ال THC المهلوسة. يهدف هذا اللقاء إلى إلقاء الضوء على إمكانية إستبدال هذه النبتة المخدرة بنباتات من نفس فصيلتها لانتاج الألياف ومادة الكانابيدول (CBD) الطبية المعروفة بفوائدها الإيجابية والاقتصادية عالمياً. تدخل الألياف في صناعة الألبسة الفاخرة وكافة أنواع المنسوجات، إضافة إلى استعمالها في صناعات المواد العازلة الطبيعية والحبال، كما أنها تستعمل حالياً في تقوية بنية الإسمنت لإنشاء المباني الحديثة أو تلك الناتجة عن ردميات الأبنية المهدمة. من الجدير ذكره أيضاً أن زيوت القنّب تدخل في صناعات المواد التجميلية والطبية كافة. ومن المعروف أن نبات القنّب الطبي المنتج لمادة ال CBD لم يزرع في لبنان حتى الآن، لكننا سنتعرّض في هذا اللقاء إلى الخطوات العملية اللازمة لانتاجه مع محاولة تقدير الجدوى الاقتصادية لهذه النبتة في حال تم تبني زراعتها في لبنان كما هو متوقع بعد الموافقة على مشروع القانون المتعلق بزراعة القنب للاستخدام الطبي في المجلس النيابي.

سعادة النائب انطوان حبشي
نائب في البرلمان اللبناني

عضو في البرلمان اللبناني منذ العام 2018. أستاذ بجامعة الروح القدس في الكسليك منذ العام 2007 حيث يدرّس العديد من المواضيع مثل السياسة اللبنانية، وإدارة الأعمال والموارد البشرية. كما يدرّس مادة علم الاجتماع في جامعة القديس يوسف منذ العام 2015.
أسس الدكتور حبشي شركة Change Consulting للتدريب والاستشارات، وتعاون مع العديد من المنظمات مثل البنك المركزي وجمعية المصارف اللبنانية. كما إنه مؤسس معهد الشرق الأوسط للبحوث والدراسات الاستراتيجية MEIRSS.
الدكتور حبشي حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة باريس 4 – السوربون، ومن جامعة الروح القدس في الكسليك.

سعادة النائب ياسين جابر
رئيس اللجنة الفرعية المُكلفة درس قانون زراعة القنّب

عضو في البرلمان اللبناني عن قضاء النبطية منذ العام 1996. يرأس النائب جابر حالياً لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النيابية، كما إنه عضو في لجنة المال والموازنة النيابية ورئيس تجمع الصداقة اللبنانية- الاميركية في المجلس النيابي، ورئيس اللجنة البرلمانية للصداقة اللبنانية البريطانية، ورئيس اللجنة البرلمانية للصداقة اللبنانية والبرلمان الأوروبي. ويترأس مركز كامل يوسف جابر الثقافي الاجتماعي في النبطية.
كان وزيراً للاقتصاد والتجارة من العام 1995 ولغاية 1998، ووزيراً للأشغال العامة والنقل من العام 2004 ولغاية 2005.
النائب جابر حائز على بكالوريوس في إدارة الاعمال من الجامعة الاميركية في بيروت، ولديه مصالح تجارية طويلة الأمد في كل من لبنان والمملكة المتحدة.

الدكتور سمير مدوّر
عميد كلية الزراعة، الجامعة اللبنانية

عميد كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية بين العامين 2014 و2018 وأستاذ متفرّغ في الكلية لغاية العام 2018. ورئيس سابق لقسم الاقتصاد الزراعي فيها.
عمل باحثاً زراعياً في مصلحة الأبحاث الزراعية الفرنسية في فرساي فرنسا، وكان مدير عام مجموعة "نوميلي فينانس" Nomeli Finances في جنيف من العام 1989 لغاية 1996، وخبيراً لدى المنظمات الدولية، وأستاذاً جامعياً في جماعة الروح القدس والجامعة اللبنانية وجامعة البلمند. تولى بين العامين 2000 و2003 إدارة دبلوم الدراسات العليا في الصناعات الغذائية في الوكالة الجامعية الفرنكوفونية إلى جانب كونه منسق لجنة الدكتوراه في بيروت لجامعة باريس غرينيون الزراعية، وله 47 بحثاً عالمياً و36 دراسة حول التنمية الريفية. الدكتور المدور مجاز في العلوم الطبيعية من الجامعة اللبنانية، وحائز على دبلوم دراسات عليا في العلوم الزراعية ووقاية النبات من جامعة باريس 11 ودكتوراه في العلوم الزراعية من جامعة باريس 6 وقد تابع دورات في إدارة وإقتصاد الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ملخص الكلمة

النباتات الطبيّة والعُطريّة أداة للتنمية الريفية في لبنان

من الضروري رسم سياسة زراعية توازن بين الواقع العالمي للزراعة وتلبية حاجات السوق المحلية لرسم سياسة إنتاجية جديدة لتأمين الأمن الغذائي وخلق فرص عمل في المناطق الريفية. أثبتت دراسات قسم الإقتصاد الزراعي في كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية أن كلفة خلق فرص عمل في القطاع الزراعي تقل عن القطاعات الأخرى وهي تتراوح بين 15000 و25000 دولار فضلاً عن إنها تساهم في إنعاش الريف وتخلق فرص عمل غير مباشرة.

ويساهم القطاع الزراعي بنحو 8 % من الدخل القومي – كانت المساهمة 22% عام 1970 – كما يؤمن نحو 200000 فرصة عمل. ويستثمر المزارع بمعدل 1,2 هكتار وهو يسعى لكي يكون له مدخول شبه ثابت يؤمن له ولعائلته معيشة محترمة. يواجه المزارع عائقين:

- ضعف المساحات الزراعية وهنا علينا أن نبحث عن زراعات ذات قيمة مضافة
- العمل على إدخال زراعات تتأقلم في المناطق الجافة التي تعد كلفة الري فيها عالية

كذلك فإن السياسة الزراعية مطالبة بإدخال زراعات غير تنافسية تتأقلم خاصة مع المناطق الغير مروية .

أثبتت دراسات قسم الإقتصاد الزراعي أن للبنان ميزة خاصة في إنتاج ونوعية النباتات الطبية والعطرية، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الوزير المرحوم جورج إفرام طلب من خبير فرنسي دراسة عن هذا القطاع في لبنان، جرى في ضوئها تحديد أنواع النباتات الموجودة في لبنان والمطلوبة عالمياً، حيث أكدت الدراسة أنه من الممكن استغلال 120000 هكتار من الأراضي غير المزروعة وهي تؤمن فرص عمل بصورة مباشرة لأكثر من 80000 عائلة ولـ 20000 بصورة غير مباشرة.

تنظيم

Organized by